مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - 50 - (195) 2024
https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i195.3035

الخطط الوطنية في برنامج عمل حكومة دولة الكويت للوقاية من آثار العنف ضد المرأة

بيبي محمود عاشور[1]
أميمة محمد أبوالخير[2]

ملخص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تعرّف آثار قضية العنف المجتمعية والنفسية والاقتصادية المترتبة عليه، وتعرّف الخطط الوطنية المتبعة للحد منه، ودور الدولة والمؤسسات الحكومية المعنية للحد منه، والكشف عن الفروق بين المشاركات حول العنف ضد المرأة وفقاً لمتغيرات الدراسة، والكشف عن آليات الوقاية منه في برنامج عمل حكومة دولة الكويت من وجهة نظر المشاركات في الدراسة. **المنهج:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد شاركت في الدراسة 65 من الناشطات النساء والعاملات مع قضايا المعنفات في دولة الكويت، وتم جمع البيانات من خلال استبانة مكونة من 31 عبارة موزعة على أربعة محاور. **النتائج:** كشفت نتائج الدراسة أن أشكال العنف ضد المرأة ككل وجميع أبعاده جاءت بدرجة تقدير متوسطة، وأن آثار العنف ضد المرأة ككل وجميع أبعاده جاءت بدرجة كبيرة. وجاءت الإستراتيجيات المتبعة للحد من العنف ضد المرأة، ودور الدولة والمؤسسات الحكومية المعنية للحد منه بدرجة كبيرة أيضاً. وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول آثار العنف ضد المرأة والإستراتيجيات المتبعة للحد منه، ودور الدولة والمؤسسات الوطنية للحد منه، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً حول جميع محاور العنف ضد المرأة تعزى إلى متغيري العمر والمستوى التعليمي. **الخاتمة:** بينت الدراسة أن هناك عدة آثار متنوعة للعنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي، وقد اتخذت حكومة دولة الكويت بعض الإجراءات للتعامل مع العنف ضد المرأة، منها: إصدار تشريعات وإجراءات لمكافحة العنف ضد المرأة، وتوفير الدعم النفسي للمرأة المعنفة.

الكلمات المفتاحية: العنف ضد المرأة، برنامج الحكومة، الكويت، الوقاية من العنف

(1) مدير إدارة مكتب رئيس الديوان الوطني لحقوق الإنسان، الكويت. bibi.ash22@hotmail.com

(2) أستاذ مشارك، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. Oabouelkheir@sharjah.ac.ae

- تُسلّم البحث في: 2023/12/27، عُدّل في: 2024/2/22، أجيز للنشر في: 2024/3/31.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

للاستشهاد بهذه المقالة انظر ص. 89

National plans on the work program of the government of State of Kuwait to prevent the effects of violence against women

Bibi M. Ashour[(1)]✉
Omaima M. Abu El-Kheir[(2)]

Abstract

Objectives: The study aimed to identify the social, psychological, and economic effects of violence, identify the national plans to reduce it, the role of the state and the relevant government institutions to reduce it, reveal the differences between the sample of the study on violence against women according to the study variables, and reveal the mechanisms for preventing it in the work program of the government of the State of Kuwait from the point of view of the study sample. **Method:** The study relied on the descriptive analytical approach, the sample consisted of 65 women activists and workers with the issues of Battered Women in the State of Kuwait, and the data was collected through a questionnaire consisting of 31 items distributed over four dimensions. **Results:** The results of the study found that forms of violence against women as a whole and all its dimensions came with an average rating, and the effects of violence against women as a whole and all its dimensions came with a significant degree. The strategies adopted to reduce violence against women and the role of the state and national institutions have also been significantly reduced. The results indicated that there are no statistically significant differences on the effects of violence against women and the strategies used to reduce it, the role of the state and national institutions to reduce it, and there are no statistically significant differences on all aspects of violence against women attributed to changes in age and ed-

(1) Director of Administration, Office of the President of the National Human Rights Bureau, Kuwait. bibi.ash22@hotmail.com

(2) Associate Professor, Department of Sociology, College of Arts, Humanities and Social Sciences, University of Sharjah, United Arab Emirates. Oabouelkheir@sharjah.ac.ae

- Submitted: 27/12/2023, Revised: 22/2/2024, Accepted: 31/3/2024.

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

To cite p. 89

ucational level. **Conclusions:** The study showed that there are several diverse effects of violence against women in Kuwaiti society. The government of the State of Kuwait has taken some measures to deal with violence against women, including issuing legislation and measures to combat violence against women, and providing psychological support to battered women.

Keywords: violence against women, government program, Kuwait, violence prevention

المقدمة

يعد العنف ضد المرأة مشكلة عالمية؛ نظراً لانتشاره في دول العالم المختلفة ولا يرتبط ذلك بدرجة تقدم المجتمع أو تخلفه كما أنه لا يرتبط بالمستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، بل يوجد في جميع طبقات المجتمع وشرائحه، ولا يقتصر العنف ضد المرأة على العنف البدني بل يتسع ليشمل أبعاداً أخرى أكثر خطورة مثل الإيذاء النفسي أو المعنوي أو المؤسسي أو المجتمعي، وكذلك الأشكال المختلفة للحرمان التعسفي من بعض الحقوق والتي تعد حقوقاً أساسية للمرأة (الجعفراوي، 2020، ص.148).

ويعد العنف ضد المرأة شكلاً من أشكال التمييز ضدها، إذ يعطل بصورة جدية قدرتها على التمتع بحقوقها وحرياتها أو يلغيها بوصفه مظهراً من مظاهر الاختلال التاريخي في علاقات القوى بين الرجل والمرأة، وإحدى الآليات الاجتماعية لإخضاعها والسيطرة عليها (الأمير، 2019).

كما يمثل العنف ضد المرأة انتهاكاً لحقوق الإنسان ويشكل عقبة في سبيل التنمية المستدامة، وتتعرض 30% من النساء في العالم للعنف البدني من قبل الأزواج، وتزداد مخاطر التعرض لمختلف أشكال العنف بالنسبة إلى المراهقات والشابات النساء المنتميات إلى الأقليات العرقية وأقليات أخرى والنساء ذوات الإعاقة (منظمة الصحة العالمية، 2020، ص.4).

ويتسبب العنف في معاناة كبيرة للنساء وأسرهن، ومجتمعاتهن المحلية، وكثيراً ما يرتبط العنف بمفاهيم النوع الاجتماعي وأدوار الرجال والنساء بناء على الأعراف المعمول بها في ظل ثقافة معينة في وقت محدد (المجلس القومي للمرأة، 2009، ص.6). ويعد العنف ضد المرأة من الأسباب الرئيسة في إصابتها بالعديد من الاضطرابات النفسية كالاكتئاب، ولكن إصابتها بالاضطرابات السيكوسوماتية هو العامل الأكثر عرضة له، حيث يؤثر العنف في الجانب الانفعالي لديها ويظهر تأثيره في الجوانب الجسدية أيضاً (Alradaan, 2018).

وفي العقدين الماضيين حظيت ظاهرة العنف الأسري عامة والعنف ضد المرأة خاصة بالاهتمام والمتابعة من قبل الهيئات الرسمية والأهلية والمتخصصين في العلوم

الاجتماعية والقانونية والنفسية، لأنه يهدد كيان الأسرة التي تعد ركيزة من ركائز المجتمع (البوسعيدي، 2020، ص.2). ويمكن مواجهة العنف ضد النساء، أو حتى القضاء عليه من خلال توافر الوعي المناسب والموارد والإرادة السياسية (المجلس القومي للمرأة، 2009، ص.6).

اهتمت حكومة دولة الكويت منذ فترة قصيرة بمشكلة العنف ضد المرأة بعد أن تصدرت قضايا القتل العمد والعنف ضد النساء في المجتمع الكويتي وسائل التواصل الاجتماعي والوسائل الإعلامية والصحف المقروءة والمؤتمرات المحلية، وكانت تصل إلى درجة أن تكون هذه القضية قضية رأي عام.

ولذلك بدأت حكومة دولة الكويت بوضع برامج اجتماعية خاصة لمناهضة العنف ضد المرأة والوصول إلى مرحلة التمكين في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، منذ أن تبنت أهداف التنمية المستدامة 2030 والذي ينص فيها الهدف الخامس على المساواة بين الجنسين؛ كما تبنت دولة الكويت الرؤية التنموية 2035؛ إذ احتوت محاور الرؤية على محور رأس المال الاجتماعي الذي يتضمن برامج عمل حكومية في موضوع تمكين المرأة وتعزيز قدراتها (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2007).

مشكلة الدراسة

تعد المرأة في المجتمع عنصراً مهماً لها من الحقوق وعليها من الواجبات مثل الرجل في سبيل بناء المجتمع وتطويره ولها دور كبير تجاه تحقيق التنمية وعليها من المسؤوليات والمهام داخل محيط الأسرة وفي العمل، كما أنها تحمل الكثير من القضايا والمشكلات المجتمعية التي تتطلع إلى حلها ومعالجتها لضمان مستقبل أفضل للمجتمع إلى جانب دورها المهم داخل الأسرة خصوصاً في تربية الأجيال القادمة وإعداد جيل قادر على تحمل المسؤولية، مع تزايد جرائم العنف ضد النساء، وعلى الرغم من انتشارها الواسع عالمياً إلا أنها لم تحظ بالاهتمام الكافي (النمري، 2014)، وقد شكلت قضية العنف ضد المرأة معضلة كبيرة داخل الأسرة الواحدة وبين الأسرة والمجتمع الخارجي على مدار سنوات طويلة.

وقد لاحظت الباحثة الرئيسة أن مشكلة العنف ضد المرأة تمثل هاجساً لدى حكومة الكويت لأنها أدركت الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تسببت بها هذه النوعية من الجرائم على محور التنمية الاجتماعية التي تسعى دول الخليج العربي إلى تحقيقها وكيف أثرت بشكل مباشر في منظومة القيم الاجتماعية التي تتبناها الأسرة الخليجية والعربية، ونظراً لتزايد حالات العنف الأسري حول العالم صار لزاماً على المختصين دراسة تأثير هذه القضية على موضوع التنمية وتحقيق الرؤى التي تسعى إليها الحكومات خصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي. وبحسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة فإن العنف ظاهرة عالمية لا تخلو منها أي قارة أو بلد حول العالم ولكن بنسب وإحصائيات متفاوتة؛ فقد أشارت إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن 86% من النساء والفتيات يعشن في بلدان لا وجود فيها لأنظمة الحماية القانونية والاجتماعية لأي نوع من أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي (حمادة، 2022، ص.11).

ويلاحظ ندرة الدراسات التي تناولت دور الحكومات في الوقاية من العنف ضد المرأة، وفي حدود علم الباحثة الرئيسة لم يتم إجراء دراسة في البيئة الكويتية تناولت متغيرات هذه الدراسة، مما دعم الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة، وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1 - ما الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المترتبة على جرائم العنف ضد المرأة؟
2 - ما الإجراءات التشريعية والقانونية التي اتخذتها الحكومة من أجل الوقاية من العنف ضد المرأة من وجهة نظر المشاركات؟
3 - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المشاركات في الدراسة حول العنف ضد المرأة تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية للمشاركات؟
4 - ما الخطط المتبعة في برامج عمل الحكومة للحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي؟
5 - ما دور الدولة والمؤسسات الحكومية المعنية في الحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي؟

أهداف الدراسة

- الكشف عن الإستراتيجيات المتبعة للحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي، ودور الدولة والمؤسسات الوطنية المعنية في الحد منه.
- الكشف عن تأثير المتغيرات الديمغرافية للمشاركات على قضية العنف ضد المرأة.
- الكشف عن آليات الوقاية من العنف ضد المرأة في برنامج عمل حكومة دولة الكويت من وجهة نظر المشاركات في الدراسة.

أهمية الدراسة

تتضح أهمية هذه الدراسة في أنها تعد من الدراسات النادرة التي تسلط الضوء على تحديد الإستراتيجيات الحالية المستخدمة من قبل حكومة دولة الكويت نحو معالجة قضايا العنف ضد المرأة ، وفرصة لتعرّف برنامج عمل الحكومة بهدف تقييم نوعية البرامج والخطط التشغيلية المستخدمة وتطويرها بما يضمن معالجة سليمة لقضايا العنف و الحد منها مستقبلاً، كما أنها فرصة لتسليط الضوء على دور المؤسسات الوطنية المعنية بالعنف والمرأة وحقوق الإنسان وماهية الآليات المستخدمة فيها للحد من ظاهرة العنف والوقاية منها، وأخيراً فإنها فرصة لإثراء الميدان الاجتماعي والتشريعي وللمهتمين في مسائل حقوق الإنسان عامة وقضايا المرأة خاصة؛ لأنها تعد معرفة جديدة في المجال.

مصطلحات الدراسة

- العنف: يعرف العنف بأنه: "سلوك متعمّد يتسبب في إحداث ألم أو ضرر مادي (جسدي) لشخص آخر، ويراوح هذا الألم البدني من الألم الخفيف مثل الصفع إلى القتل"، أمّا العنف الشديد فهو: "الذي يسبب ضرراً كبيراً للفرد الذي يتعرض له" (السمري، 2001، ص.44).
- العنف ضد المرأة: عرفته الجمعية العامة للأمم المتحدة (2006) بأنه:

أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية البدنية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (حمادة، 2022، ص.8).

ويمكن أن يتم تعريفه إجرائياً بأنه: "أي عمل أو تصرف مؤذ ومهين يمارس ضد المرأة نتج منه معاناة جسدية أو نفسية أو جنسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال التهديد أو الاستغلال أو التحرش أو الإكراه أو العقاب".

- برنامج عمل الحكومة هو:

التوجهات الحكومية الجادة لتفعيل الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية الملحة، وذلك بالتوافق مع مجلس الأمة بما يسهم في دفع عجلة الإنجاز التنموي ووضع حجر الأساس لتعاون مستدام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يجسد الشكل الحقيقي للنصوص الدستورية ويحقق التطلعات التنموية للدولة عامة والمواطنين خاصة (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2022، ص.1).

- الوقاية من العنف تعرف: "كافة الجهود المبذولة من قبل المؤسسات والأفراد بتوفير كافة التدابير التشريعية والقانونية والإجرائية المعنية بحماية النساء وضمان الأمن والسلامة لهن ولأسرهن في المجتمع مع توفير ضمانات الحماية" (منظمة الأمم المتحدة، 2021، ص.52).

الإطار النظري

مفهوم العنف ضد المرأة وأشكاله

تعددت التعريفات التي تناولت العنف، فقد عرفه "أدلر" بأنه: "استجابة تعويضية عن الإحساس بالنقص أو الضعف" (كما ورد في زين الدين، 2003، ص.36). ويعرف أيضاً بأنه: يشمل "كل سلوك يتضمنه معنى الاستخراج الفعلي للقوة لإلحاق الأذى والضرر بالذات والأشخاص وتخريب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف" (التوهامي، 2004، ص.4). ويعرف العنف ضد المرأة بأنه:

أي فعل مهين يصدر عن أي شخص يؤدي إلى إيذاء المرأة نفسياً، ويشمل هذا الإيذاء ما قد يكون لفظياً متمثلاً بالسب والشتم أو عاطفياً متمثلاً بالإهانة والاحتقار وتقييد الحرية من خلال التدخل في شؤونها وإجبارها على فعل

ما لا تريد وتهديدها، مما يؤثر فيها آنياً أو يهدد بوقوع ضرر مستقبلاً عليه (الحجامي، 2006، ص.21).

ويعرف بأنه:

أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى، أو معاناة جنسية أو جسمية أو نفسية للمرأة بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الحرمان النفسي من الحرية سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (حمزة، 2014، ص.158).

وتتعدد أشكال العنف ضد المرأة فمنها العنف البدني واللفظي والنفسي والاجتماعي والجنسي والصحي والاقتصادي، ويمكن توضيحها كالآتي:

- العنف البدني: يعد أكثر أنواع العنف الأسري وضوحاً ويشمل الضرب وقذف الأشياء على الزوجة والركل والتهديد والحرق والخنق (عواودة، 2002). وتتمثل مظاهره في الإساءة البدنية للمرأة مثل: الكدمات، الحروق، الجروح، كسر العظام، الإجهاض (حسن، 2003). كما يعرف على أنه الاستخدام المتعمد للقوة المادية ضد شخص آخر يؤدي إلى حدوث إصابة أو موت (WHO, 2002).
- العنف اللفظي: يتمثل في السلوك اللفظي الموجه نحو المرأة ويتصف بالعنف الذي يتمثل في الهجوم اللفظي مثل السخرية، التحرش اللفظي، إطلاق الألقاب التي يقصد بها إشعار المرأة بعدم الكفاءة بغرض إبقائها تحت السيطرة والتهديد اللفظي بالاعتداء أو التعذيب، والتهديد المتكرر بالهجر أو الطلاق (الدورة، 2007).
- العنف النفسي: يصاغ هذا النوع على شكل إيذاء نفسي أو لفظي والهدف منه إلحاق الإيذاء المعنوي بالمرأة والتسبب في معاناتها نفسياً، ويعد من أخطر أنواع العنف لأنه غير محسوس ولا يترك آثاراً مادية واضحة، ومن ثم يصعب إثباته والاعتراف بوجوده من الناحية القانونية (حمادة، 2022، ص.8).
- العنف الاجتماعي: تندرج تحته جميع أشكال العنف المجتمعي سواء المباشر أو غير المباشر ضد المرأة، والذي يؤثر تأثيراً سلبياً في نفسيتها، ويمثل نسبة لا بأس

بها في المجتمعات العربية (حمود، 2000، ص.173). ويصنف رفض الرجل فكرة خروج المرأة من المنزل وعملها ومنافستها له في سوق العمل، والاتهامات وعدم تقبل دورها الوظيفي على أنه أحد أبرز أشكال هذا النوع من العنف المنتشرة في بيئتنا العربية (أبو سيف، 2012).

- العنف الصحي: يشمل الحرمان من الظروف الصحية المناسبة، وعدم مراعاة الصحة الإنجابية، وتعني قدرة الزوجة على الحمل والإنجاب من دون التعرض للمخاطر المصاحبة لتقارب الحمل، فتحرم من المراجعات الطبية وأخذ المطاعيم الضرورية، والتغذية الجيدة للزوجة الحامل (عامر والمصري، 2014).
- العنف الجنسي: هو أي فعل أو محاولة تهديد يكون جنسياً في طبيعته وينفذ من دون موافقة الضحية ويشمل الاغتصاب والاعتداء الجنسي والمضايقة والاستغلال والإكراه على البغاء (حمادة، 2022، ص.8).
- العنف المادي والاقتصادي: يتمثل في أخذ مال الزوجة أو الاستيلاء على مالها الخاص، وقد يتحكم الرجل في طريقة إنفاقه، أو البخل والحرمان من المصروف لإذلال المرأة واعترافها بأنها لا تستطيع العيش من دون الرجل خاصة في حالة عدم عملها (زكي، 2017).

أسباب العنف ضد المرأة

هناك عدة أسباب لممارسة العنف ضد المرأة، ومنها ما يلي:

1 - الثقافة: تعد الثقافة عاملاً مهماً يؤثر في شكل العدوان والعنف وتوقيتهما؛ إذ تتخلل الثقافة كل جزء من أجزاء الحياة الاجتماعية للإنسان وتحدد الأنماط المختلفة للسلوك (غيث، 2000، ص.154).

2 - المفاهيم المغلوطة: هناك بعض المفاهيم المغلوطة المنتشرة في الوسط الاجتماعي والفهم الخاطئ للدين، مثل القوامة: فهي عند بعض الرجال التسلط، مع أن المفهوم الشرعي للقوامة هو: أن القوامة من القيام أي يصلحه برعايته وحمايته وتأمينه، ومفهوم الرجولة: يعني عند البعض أن يكون الرجل شديداً حازماً، ومفهوم التوجيه والإرشاد: هناك مفهوم مغلوط يشيع عند العامة؛ فمن حق الرجل عندهم

أن يضرب زوجته أو أخته لأن له الحق في ذلك، ومفهوم الطاعة عندهم الخنوع وتحمل المهانة وعدم الاحتجاج والشكوى (الأنصاري، 2005، ص.2).

3 - الأسباب الاجتماعية: ترتبط بالنظام الثقافي والاجتماعي السائد في المجتمعات العربية والتي تكرس من وضعية تهميش المرأة وما يمارس ضدها من التمييز والنظرة الدونية بسبب المفاهيم الاجتماعية والثقافية الخاطئة والسائدة في المجتمع، وضعف شخصية المرأة بسبب تأثرها بطبيعة النظام الثقافي والاجتماعي؛ فهي بذلك تستسلم للعنف لأسباب عديدة ومنها الخوف من الفضيحة .(الكندري والبيلي، 2017، ص.49).

4 - الأسباب التعليمية: إن عدم تركيز وسائل التربية والتعليم على أسس التنشئة الاجتماعية الصحيحة بشأن العلاقة بين الرجل والمرأة وضرورة الاحترام المتبادل والود والتعاون بينهما قد يعد من الأسباب المؤدية إلى ممارسة العنف ضد المرأة سواء أكان هذا داخل الأسرة أم في المدرسة؛ فإن عدم وجود أسس ومبادئ سليمة لبيان مكانة المرأة سيؤدي إلى وجود حالة من التهميش والتمييز ضدها في المجتمع.

5 - أسباب إعلامية: تقوم وسائل الإعلام ببث صور وممارسات العنف ضد النساء، مما يُسهم في استمرار العنف وانتشاره (حمادة، 2022، ص.8).

6 - ضعف المرأة: إن ضعف المرأة نفسها قد يكون سبباً في ممارسة العنف ضدها، وضعفها في المطالبة بحقوقها الإنسانية والوطنية والعمل لتفعيل وتنامي دورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي (العادلي، 2005، ص.4).

جهود دولة الكويت في التصدي للعنف ضد المرأة

بينت إحدى الدراسات التي أجريت عام 2018 حول العنف ضد المرأة في دولة الكويت أن أكثر من نصف الكويتيين قد تأثروا بالعنف بشكل أو بآخر بنسبة 51% (السالم، 2018، ص.15)، وهذا يعني أن هناك ممارسة عنف واحدة على الأقل ضد المرأة يتم الإبلاغ عنها كل يوم، وأشارت دراسة أجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية في الكويت (2023) حول العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي إلى أن 98.4% من المشاركات يوافقون على وجود العنف النفسي واللفظي ويليه العنف الاقتصادي في المجتمع، وجاء في المرتبة الأخيرة العنف الجسدي (الطبطبائي، 2023، ص.273).

ويمكن عرض بعض جهود دولة الكويت في التعامل مع العنف ضد المرأة، كما يأتي:

- إنشاء إدارة المرأة والطفولة بوزارة الشؤون الاجتماعية عام 2015 للعمل على:
  - الإسهام في وضع السياسات والبرامج والأنشطة الخاصة بتأهيل المرأة الكويتية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
  - العمل على توعية المرأة وبيان حقوقها وواجباتها تجاه الأسرة والمجتمع.
  - مساعدة السلطات المختصة للنساء المعنفات عند تقديمهن لبلاغ من خلال توفير خط ساخن مخصص لحوادث العنف الأسري وتوفير الحماية اللازمة لهن.
  - توفير المساعدة القانونية والطبية والنفسية وإعادة التأهيل من خلال برامج التأهيل للنساء المعنفات.
  - إعداد قواعد البيانات والمؤشرات الخاصة بالمرأة لدعم المخطط وصناع السياسات العامة ومتخذي القرارات بالدولة حول قضايا المرأة.
- إصدار مرسوم أميري رقم 401 لسنة 2006 بشأن إنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.
- إقرار قانون رقم 16 لسنة 2020 بشأن الحماية من العنف الأسري.
- تشغيل دور الإيواء للنساء والفتيات المعنفات عام 2020.
- إصدار مرسوم أميري رقم 198 لسنة 2022 بشأن تعديل المادة الثانية من مرسوم إنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.
- إصدار مرسوم أميري رقم 126 لسنة 2023 بشأن تعديل المادة الثانية من مرسوم رقم 401 لسنة 2006 بشأن المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.
- إصدار قرار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 16 لسنة 2020 بشأن الحماية من العنف الأسري عام 2023 الذي ينص على إنشاء صندوق لضحايا العنف الأسري وجرائمه.

الدراسات السابقة

فيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تناولت العنف ضد المرأة، وتم ترتيبها حسب التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم، وذلك على النحو الآتي:

أجرى الطبطبائي (2023) دراسة هدفت إلى تعرّف أسباب العنف وأشكاله ضد المرأة في المجتمع الكويتي، وأثر بعض المتغيرات على ذلك، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم إعداد استبانة مكونة من 61 فقرة موزعة على أربعة محاور طبقت على 520 موظفة في وزارة الشؤون الاجتماعية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تحمل المرأة جميع أعباء الأسرة كان من أهم أسباب العنف ضدها، وأن العنف النفسي كان أهم أنواع العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي، ثم العنف اللفظي، والعنف الاقتصادي، والعنف الاجتماعي وأخيراً العنف الجسدي. وبينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول العنف ضد المرأة تعزى إلى العمر لصالح 25-34 سنة، ووجود فروق تعزى إلى المحافظة السكنية لصالح منطقة الفروانية السكنية، وعدم وجود فروق تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية.

وأجرى مسمار (2020) دراسة هدفت إلى تعرّف جرائم العنف ضد المرأة وآثارها على المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في مراكز حماية الأسرة، وذلك من خلال دراسة الآثار الناتجة من العنف ضد النساء، وتمثلت بالآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وبلغ عدد المشاركين 100 من العاملين في مراكز حماية الأسرة. وتوصلت الدراسة إلى أن الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف ضد النساء جاءت بمستوى متوسط، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول آثار جرائم العنف ضد النساء تعزى إلى متغيرات : النوع، المؤهل العلمي، حجم الأسرة، الدخل الشهري.

وهدفت دراسة الردعان والعصيمي (2019) إلى تعرّف درجة العنف ضد المرأة كما تدركه طالبات كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، والكشف عن الفروق في تلك الدرجة وفقاً لبعض المتغيرات، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وبلغ عدد المشاركات 148 طالبة في كلية التربية الأساسية، وتم بناء مقياس العنف ضد المرأة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة العنف ضد المرأة كما تدركها الطالبات كانت مرتفعة، وجاء العنف البدني في الترتيب الأول وبدرجة مرتفعة جداً، يليه العنف اللفظي، في حين جاء العنف النفسي في المرتبة الأخيرة. وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق

في درجة العنف تعزى إلى متغيرات: مستوى الدخل الشهري، المحافظة، نوع الزواج، عمر الزوج، عمر الزوجة، التخصص، في حين توجد فروق تعزى إلى سنوات الزواج لصالح زواج الأقل من 5 سنوات، وعدد الأطفال، لصالح الطالبات المتزوجات اللاتي لديهن 5 أطفال فأكثر، والسنة الدراسية لصالح الطالبات في السنة الدراسية الثالثة.

وهدفت دراسة هادي (2017) إلى تعرّف مستوى العنف ضد المرأة وعلاقته بالألم النفسي حسب الحالة الاجتماعية، وتم اختيار 200 موظفة موزعات على خمس كليات في جامعة بغداد، واشتملت أدوات الدراسة على مقياس العنف: يضم 23 فقرة، ومقياس الألم النفسي: يضم 30 فقرة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن موظفات جامعة بغداد لا يعانين أي عنف، وأن موظفات جامعة بغداد لا يعانين أي آلام نفسية، وأشارت النتائج إلى وجود فروق حول العنف تعزى إلى الحالة الاجتماعية لصالح المطلقات.

وهدفت دراسة المخيزيم (2016) إلى استطلاع وجهة نظر الأبناء حول الأشكال التي قد يظهر بها العنف الأسري ومعالم تلك الصورة في المجتمع الكويتي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم بناء استبانة طُبقت على 240 من تلاميذ المرحلة المتوسطة من محافظات العاصمة وحولي والفروانية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معدلات العنف الأسري في أشكاله مُحتملة من حيث الكم، وهي ضمن المعدلات العادية والمتوقعة في الممارسات والظروف الأسرية، وأن المرأة ليست مستهدفة للعنف من قبل الزوج، وأن ظهور بعض مظاهر العنف الأسري جاءت من المؤشرات المتوقعة ارتباطاً بالمستويات الثقافية والاجتماعية الاقتصادية الأدنى في بعض المحافظات في المجتمع الكويتي.

وهدفت دراسة منصور (2014) إلى تعرّف مستويات العنف الأسري في مدينة عمان، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تطوير استبانة طبقت على 250 امرأة معنفة. وأشارت النتائج إلى أن النساء الأردنيات يتعرضن للعنف المعنوي والاجتماعي والاقتصادي والجسدي والجنسي بدرجة عالية، وأن درجة ممارسة العنف الصحي من قبل الأزواج تجاه زوجاتهم متوسطة. وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أنواع العنف الموجه ضد المرأة تعزى إلى متغير العمر، في حين توجد فروق ذات دلالة

إحصائية حول العنف المعنوي الممارس تجاه الزوجة تعزى إلى مستوى تعليم الزوجة، وهذا ما يؤكد أن الزوجة غير المتعلمة تتعرض للعنف أكثر من الزوجة المتعلمة.

وهدفت دراسة محمد (2011) إلى الكشف عن مستوى استخدام الأزواج للعنف ضد زوجاتهم المعلمات في رياض الأطفال، والكشف عن مدى انتشار استخدام الأزواج للعنف اللفظي، والبدني ضد زوجاتهم وفقاً لمتغيرات: مستوى تعليم الزوج، عمل الزوج، نوع الأطفال، سكن الزوجة، وبلغ عدد المشاركات 400 معلمة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معلمات رياض الأطفال يعانين العنف الزوجي بمستوى مرتفع، وأن ظاهرة العنف البدني تنتشر بنسبة أكبر من العنف اللفظي، ويتضح هذا الانتشار بصورة عامة على مستوى تعليم الزوج، ونوع عمله، ونوع الأطفال، وسكن الزوجة، ويتأثر لجوء الزوج إلى العنف ضد الزوجة بمستوى تعليم الزوج، ويضعف هذا التأثير وفقاً لسائر المتغيرات.

وسعت دراسة مصطفى (2010) إلى تعرّف أشكال العنف الأسري الممارس بين الوالدين، وتعرّف العلاقة بين العنف الأسري والتوافق النفسي لدى المراهقين، والكشف عن العلاقة بين ممارسة العنف الأسري ومستوى تعليم الوالدين، والمستوى الاجتماعي- الاقتصادي للأسرة. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبلغ عدد المشاركين 396 طالباً وطالبة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ظهور أشكال العنف الأسري تعزى إلى مستوى تعليم الأم، ووجود فروق في ظهور أشكال العنف الأسري تعزى إلى مستوى تعليم الأب، والمستوى الاجتماعي- الاقتصادي للأسرة. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ظهور أشكال العنف الأسري والتوافق النفسي الجيد لدى طلبة المرحلة الثانوية.

وهدفت دراسة ريحاني (2010) إلى الكشف عن العلاقة بين تعرض المرأة للعنف الأسري وإصابتها بالاضطرابات السيكوسوماتية، وأهم الخصائص النفسية والاجتماعية والمعرفية والاقتصادية المميزة للمرأة المعنفة والمصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية. ومقارنتها مع مثيلاتها من النساء غير المتعرضات للعنف والإساءة داخل أسرهن، وبلغ عدد المشاركات 60 من النساء المعنفات وغير المعنفات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين التعرض للعنف الأسري والإصابة

بالاضطرابات السيكوسوماتية، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً بين النساء المعنفات في الإصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية باختلاف خصائصهن، ووجود فروق بين النساء المعنفات وغير المعنفات في الإصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية لصالح النساء المعنفات، ويؤدي تعرض المرأة للعنف الأسري بشكل متكرر وشديد إلى إصابتها باضطرابات سيكوسوماتية مختلفة ومتفاوتة الشدة من حالة إلى أخرى.

وهدفت دراسة اليونيسيف (UNICEF, 2006) إلى تعرّف أكثر أشكال العنف الممارس ضد المرأة بالأسرة في ألبانيا، ومدى فهم المرأة وإدراكها للسلوكيات التي تعد عنفاً وفي أي ظروف، واستُخدمت المقابلات المعمقة والأسئلة المفتوحة التي أجراها الباحثون مع 55 امرأة معنفة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المرأة تعاني أشكالاً متعددة من العنف تراوح بين العنف الجسدي البسيط والقتل، كما أنها مدركة تماماً لأنواع العنف الموجه ضدها. وأشارت النتائج إلى أن أسباب العنف تعزى إلى تقسيم الأدوار في المجتمع، وتبين أيضاً أن قبول المرأة بهذا العنف يمكن فهمه في ضوء رغبتهن في الحفاظ على ديمومة الأسرة والتضحية من أجلها.

وسعت دراسة ولدروب ورسك (Waldrop & Resick, 2004) إلى الكشف عن أساليب النساء المعنفات بالتعامل مع العنف، وطبقت الدراسة على النساء البالغات اللاتي يتعرضن للعنف والإساءة ومدى تحملهن لهذا العنف، وتحديد الإستراتيجيات التي حددتها النساء المعنفات بعد تعرضهن للضرب والإيذاء. وتوصلت الدراسة إلى أن النساء ذكرن الإستراتيجيات الآتية: التحدث مع صديقة في المشكلة ووضع خطة عمل والالتزام بها لمواجهة هذا العنف، استخدام إستراتيجيات سلبية مثل: رفض الاعتراف بوقوع المشكلة، أو الاحتفاظ بمشاعر الصدمة وعدم الإفصاح عنها، وهذه الإستراتيجيات تقع تحت عنوان الاقتراب-الابتعاد، كما استخدمت النساء اللاتي تعرضن للضرب إستراتيجيات معرفية سلوكية لخفض حدة الضغوط مثل: تغيير طريقة تفكيرهن في الأمور، أو الابتعاد المؤقت لفترة زمنية عن المواقف الضاغطة.

وهدفت دراسة المجلس التنفيذي لمقاطعة بروزويك الكندية (Decima Research INC, 2002) إلى تعرّف مدى فهم المجتمع لأنواع العنف المختلفة الموجهة

ضد النساء، ومواقف النساء والرجال من هذا العنف، وبلغ عدد المشاركات 458 من البالغات في المقاطعة، وتم جمع البيانات من خلال استبانة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن النساء أكثر إدراكاً لأشكال العنف الموجه ضدهن من إدراك الرجال له، وكان أكثر أنواع العنف المدرك هو العنف الجسدي، أما العنف اللفظي والمعنوي والنفسي فلم يدرك اجتماعياً على أنه عنف، كالعنف الجسدي. وأن الممارسين للعنف هم دائماً من الرجال المقربين للمرأة وهم: الأب والأخ والزوج وذلك بنسبة 53%.

تعقيب على الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يلاحظ ما يلي:

- اتبعت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي نظراً لملاءمته لطبيعتها وأهدافها.
- تنوعت الأهداف التي تناولتها الدراسات السابقة، فقد تناولت بعض الدراسات أشكال العنف ضد المرأة، مثل دراسة كلٍ من: الطبطبائي (2023)، المخيزيم (2016)، مصطفى (2010)، اليونيسيف (UNICEF, 2006). وتناولت بعض الدراسات مستوى العنف ضد المرأة، مثل دراسة كلٍ من: مسمار (2020)، الردعان والعصيمي (2019)، هادي (2017)، منصور (2014)، محمد (2011).
- توصلت بعض الدراسات السابقة إلى وجود مستوى مرتفع من العنف ضد المرأة، مثل دراسة كلٍ من: الردعان والعصيمي (2019)، منصور (2014)، محمد (2011)، وتوصلت دراسة مسمار (2020) إلى أن الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف ضد النساء جاءت بمستوى متوسط، وتوصلت دراسة (UNICE F, 2006) إلى أن المرأة تعاني أشكالاً متعددة من العنف تراوح بين العنف الجسدي البسيط والقتل. وتوصلت دراسة محمد (2011) إلى أن العنف البدني ينتشر بنسبة أكبر من العنف اللفظي.

المنهج

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ نظراً لمناسبته لطبيعة الدراسة.

المشاركات

تضمن مجتمع الدراسة جميع الموظفات العاملات في دور الإيواء للنساء المعنفات في دولة الكويت والبالغ عددهن 65 موظفة، وبلغ عدد المشاركات 62 موظفة بنسبة 95.4% من مجتمع الدراسة، وقد تم التطبيق في فترة الدراسة في الفصل الدراسي الأول 2023/2024. ويوضحها جدول 1.

جدول 1

توزيع المشاركات حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغيرات	الفئات	ن	%
المستوى التعليمي	أقل من بكالوريوس	8	12.90
	بكالوريوس	30	48.40
	دراسات عليا	24	38.70
العمر	20- أقل من 30 سنة	8	12.90
	30- أقل من 40 سنة	14	22.60
	40 سنة فأكثر	40	64.50
عدد الحالات	1- أقل من 10	15	19.40
	10- أقل من 20	17	22.60
	20 فأكثر	36	58.00

أداة الدراسة

لبناء أداة الدراسة قامت الباحثة بالاطلاع على بعض الدراسات السابقة مثل دراسة كلٍ من: (الطبطبائي، 2023؛ منصور، 2014؛ محمد، 2011)، وتتكون الاستبانة من جزأين أساسيين كما يلي:

- **البيانات الديموغرافية:** تضم أربعة حقول كالآتي: المستوى التعليمي، العمر، عدد الحالات التي تم التعامل معها من المعنفات.
- **محاور الاستبانة:** تكونت الاستبانة في صورتها الأولية من 31 عبارة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية:

- المحور الأول: الآثار المترتبة على جرائم العنف ضد المرأة، ويتكون من 15 عبارة موزعة بالتساوي على ثلاثة أبعاد هي: الآثار النفسية، الآثار الاجتماعية، الآثار الاقتصادية.
- المحور الثاني: الخطط المتبعة في برامج عمل الحكومة للحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي، ويتكون من 8 عبارات.
- المحور الثالث: دور الدولة والمؤسسات الحكومية المعنية في الحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي، ويتكون من 8 عبارات.

ولكل عبارة خمسة مستويات للإجابة كالآتي: موافق بشدة (5 درجات)، موافق (4 درجات)، محايد (3 درجات)، غير موافق (درجتان)، غير موافق بشدة (درجة واحدة).

صدق الاستبانة

تم التحقق من صدق الاستبانة باستخدام كل من:

أ - الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين وهم: د. صفوت حسن عبدالعزيز من مركز البحوث التربوية بوزارة التربية ، د. أحمد فهمي السحيمي، أستاذ الدراسات الاجتماعية والنفسية من المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، والأستاذ علاء سيف سليمان، استشاري تحليل إحصائي بمركز نظم المعلومات. وتم تعديلها وفقاً لمقترحاتهم؛ فقد تم تعديل الصياغة اللغوية لبعض العبارات، وبذلك أصبحت الاستبانة تتكون من 56 عبارة، ويعد اتفاق المحكمين بياناً لصدق محتوى الاستبانة.

ب- صدق البناء

تم التحقق من صدق البناء عن طريق حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وراوحت معاملات الارتباط بين 0.489 و0.959، وهذا يدل على الاتساق الداخلي ومن ثم صدق البناء، وحساب معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة، وتم استخدام الرزمة الإحصائية SPSS لحساب معاملات الارتباط، ويوضحها جدول 2.

جدول 2

معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة

المحور	معامل الارتباط
الآثار المترتبة على جرائم العنف ضد المرأة.	0.583 **
الخطط المتبعة في برامج عمل الحكومة للحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي.	0.604 **
دور الدولة والمؤسسات الحكومية المعنية في الحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي.	0.5650**

ملاحظة. ** دال عند مستوى دلالة 0.01.

يتضح من جدول 2 أن معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، فقد راوحت معاملات الارتباط بين 0.565 و0.785، وهذا يدل على الاتساق الداخلي ومن ثم صدق البناء.

ثبات الاستبانة

تم حساب معامل ثبات الاستبانة عن طريق إيجاد معامل ثبات ألفا كرونباخ للاستبانة من خلال الرزمة الإحصائية SPSS، ويوضحها جدول 3.

جدول 3

معاملات الثبات لمحاور الاستبانة

المحور		عدد العبارات	معامل الثبات
الآثار المترتبة على جرائم العنف ضد المرأة.	الآثار النفسية	5	0.91
	الآثار الاجتماعية	5	0.91
	الآثار الاقتصادية	5	0.91
المحور ككل		15	0.91
الخطط المتبعة للحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي.		8	0.92
دور الدولة والمؤسسات الحكومية المعنية في الحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي.		8	0.92
الاستبانة ككل		31	0.91

يتضح من جدول 3 أن الاستبانة تتسم بمعامل ثبات مرتفع؛ إذ بلغ معامل ثبات الاستبانة ككل 0.91، وراوحت معاملات الثبات للمحاور والأبعاد بين 0.89 و0.92، ومن ثم يمكن الوثوق بالنتائج التي يمكن الوصول إليها. وللحكم على تقديرات المشاركات حول العنف ضد المرأة ووفقاً لفئات المقياس الخماسي المستخدم في الإجابة عن عبارات الاستبانة، تم تصنيف استجابات المشاركات إلى ثلاثة مستويات لسهولة تفسير النتائج كالآتي:

- المتوسط الحسابي الذي يراوح بين 3.67 و5 يعني أن درجة الموافقة كبيرة.
- المتوسط الحسابي الذي يراوح بين 2.34 وأقل من 3.67 يعني أن درجة الموافقة متوسطة.
- المتوسط الحسابي الذي يراوح بين 1.00 و2.33 يعني أن درجة الموافقة ضعيفة.

المعالجة الإحصائية

تم إدخال البيانات بالحاسب الآلي من خلال الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وأجريت المعالجات الإحصائية الآتية، وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة؛ إذ

اعتمدت المعالجة الإحصائية على: التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، تحليل التباين الأحادي الاتجاه.

نتائج الدراسة

يتناول هذا الجزء عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد التحليل الإحصائي للبيانات، وتم حصر استجابات المشاركات ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية SPSS، وفيما يلي عرض لهذه النتائج ومناقشتها.

النتائج الخاصة بالسؤال الأول

والذي ينص على: ما الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المترتبة على جرائم العنف ضد المرأة؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركات حول المحور الأول، ورصدت النتائج في جدول 4.

جدول 4

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركات حول آثار العنف ضد المرأة ككل

البعد	م	ع	الترتيب حسب المتوسط	درجة الموافقة
الآثار النفسية	4.45	0.80	2	كبيرة
الآثار الاجتماعية	4.70	0.39	1	كبيرة
الآثار الاقتصادية	4.41	0.65	3	كبيرة
المحور ككل	4.52	0.61	-	كبيرة

يتضح من جدول 4 أن آثار العنف ضد المرأة ككل جاءت بدرجة تقدير كبيرة من وجهة نظر المشاركات في الدراسة؛ فقد بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور ككل 4.52، والانحراف المعياري 0.61، وجاءت جميع الأبعاد بدرجة تقدير كبيرة، وقد تباينت استجابات المشاركات حول هذه الأبعاد، فقد جاء في الترتيب الأول الآثار الاجتماعية بمتوسط حسابي 4.70، تليها الآثار النفسية بمتوسط حسابي 4.45، وأخيراً الآثار الاقتصادية بمتوسط حسابي بلغ 4.41.

ويوضح جدول 5 النتائج الخاصة بكل عبارة من عبارات المحور الأول على حدة.

جدول 5

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركات حول آثار العنف ضد المرأة

م	العبارة	م	ع	الترتيب وفقاً للمتوسط	درجة الموافقة
26	فقدان المرأة الثقة بنفسها.	4.48	0.85	3	كبيرة
27	تشعر المرأة بحالات من الاكتئاب.	4.52	0.81	2	كبيرة
28	تفقد المرأة التركيز الفكري في أمور حياتها.	4.55	0.81	1	كبيرة
29	عدم قدرة المرأة على اتخاذ القرارات.	4.35	0.95	4	كبيرة
30	عدم قدرة المرأة على رعاية نفسها وأبنائها.	4.35	0.96	5	كبيرة
	الآثار النفسية ككل	4.45	0.80	-	كبيرة
31	يهدد العنف الأسري الكيان الاجتماعي للفرد.	4.77	0.43	2	كبيرة
32	يعمل العنف داخل الأسرة على التفكك الأسري.	4.81	0.40	1	كبيرة
33	يؤثر العنف الأسري على العلاقات الاجتماعية.	4.71	0.46	3	كبيرة
34	تزيد حالات العنف على مستوى الأسرة والمجتمع.	4.55	0.57	5	كبيرة
35	ينتج من العنف الأسري ضد المرأة العداوة والبغضاء بين الناس.	4.68	0.65	4	كبيرة
	الآثار الاجتماعية ككل	4.70	0.39	-	كبيرة
36	تؤدي ممارسة العنف الأسري إلى انخفاض إنتاج الفرد في عمله.	4.61	0.56	1	كبيرة
37	تمثل ممارسة العنف الأسري في المجتمع عبئاً كبيراً على الدخل القومي.	4.44	0.89	4	كبيرة
38	تكلفة العلاج الناجمة عن العنف الأسري تقتطع جزءاً كبيراً من دخل الأسرة.	4.46	0.77	2	كبيرة
39	يعمل العنف الأسري على زيادة النفقات لدى المؤسسات الأمنية والاجتماعية.	4.45	0.85	3	كبيرة

تابع/ جدول 5

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركات حول آثار العنف ضد المرأة

م	العبارة	م	ع	الترتيب وفقاً للمتوسط	درجة الموافقة
40	يسهم الإدمان على ممارسة العنف لبعض الأسر في حصول الأسرة على منح ومال بطرق مشروعة.	4.10	1.16	5	كبيرة
	الآثار الاقتصادية ككل	4.41	0.65	-	كبيرة

يتضح من جدول 5 أن المحور الخاص بآثار العنف ضد المرأة يضم 15 عبارة جاءت جميعها بدرجة كبيرة، وتتضمن الآثار النفسية 5 عبارات، وقد تباينت استجابات المشاركات حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم 28 "تفقد المرأة التركيز الفكري في أمور حياتها" بمتوسط حسابي 4.55. وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم 27 "تشعر المرأة بحالات من الاكتئاب" بمتوسط حسابي 4.52. وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم 30 "عدم قدرة المرأة على رعاية نفسها وأبنائها" بمتوسط حسابي 4.35. وتتضمن الآثار الاجتماعية 5 عبارات، وقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم 32 "يعمل العنف داخل الأسرة على التفكك الأسري" بمتوسط حسابي 4.81. وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم 31 "يهدد العنف الأسري الكيان الاجتماعي للفرد" بمتوسط حسابي 4.77. وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم 34 "تزيد حالات العنف على مستوى الأسرة والمجتمع" بمتوسط حسابي 4.55. وتتضمن الآثار الاقتصادية 5 عبارات، وقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم 36 "يؤدي ممارسة العنف الأسري إلى انخفاض إنتاج الفرد في عمله" بمتوسط حسابي 4.61. وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم 38 "تكلفة العلاج الناجمة عن العنف الأسري تقتطع جزءاً كبيراً من دخل الأسرة" بمتوسط حسابي 4.46. وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم 40 "يسهم الإدمان على ممارسة العنف لبعض الأسر في حصول الأسرة على منح ومال بطرق مشروعة" بمتوسط حسابي 4.10.

النتائج الخاصة بالسؤال الثاني

والذي ينص على: ما الخطط المتبعة في برامج عمل الحكومة للحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركات حول المحور الثاني ورصدت النتائج في جدول 6.

جدول 6

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركات حول الإستراتيجيات المتبعة للحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي

م	العبارة	م	ع	الترتيب وفقاً للمتوسط	درجة الموافقة
41	توفير الدعم النفسي للمرأة المعنفة.	4.61	0.76	3	كبيرة
42	اللجوء للقضاء والجهات ذات الصلة.	4.55	0.77	7	كبيرة
43	إصدار تشريعات وإجراءات لمكافحة العنف ضد المرأة.	4.71	0.69	2	كبيرة
44	طلب المساعدة من الجهات المهتمة بقضايا المرأة وذوي الاختصاص.	4.68	0.70	4	كبيرة
45	تزويد المرأة بالحلول التي تكفل تسوية الخلافات بطرق سوية بعيداً عن العنف.	4.58	0.81	6	كبيرة
46	تأهيل الزوجين وإشراكهم في دورات تأهيل الزواج قبل الشروع بإتمام الزواج.	4.58	0.72	5	كبيرة
47	تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في القانون ضد مرتكبي العنف ضد المرأة.	4.74	0.63	1	كبيرة
48	تنظيم ندوات دينية لتثقيف الأزواج بكيفية التعامل مع الزوجات يوماً في الأسبوع.	4.42	0.99	8	كبيرة
	المحور ككل	4.60	0.60	-	كبيرة

يتضح من جدول 6 أن الإستراتيجيات المتبعة للحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي ككل جاءت بدرجة تقدير كبيرة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور ككل 4.60 والانحراف المعياري 0.60، ويتضمن هذا المحور 8 عبارات جاءت جميعها

بدرجة كبيرة، وقد تباينت استجابات المشاركات حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم 47 "تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في القانون ضد مرتكبي العنف ضد المرأة" بمتوسط حسابي 4.74. وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم 43 "إصدار تشريعات وإجراءات لمكافحة العنف ضد المرأة" بمتوسط حسابي 4.71. وجاء في الترتيب الثالث العبارة رقم 41 "توفير الدعم النفسي للمرأة المعنفة" بمتوسط حسابي 4.61. وجاء في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم 42 "اللجوء للقضاء والجهات ذات الصلة" بمتوسط حسابي 4.55. وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم 48 "تنظيم ندوات دينية لتثقيف الأزواج بكيفية التعامل مع الزوجات يوماً في الأسبوع" بمتوسط حسابي 4.42.

النتائج الخاصة بالسؤال الثالث

والذي ينص على: ما دور الدولة والمؤسسات الحكومية المعنية في الحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركات حول المحور الثالث، ورصدت النتائج في جدول 7.

جدول 7

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركات حول دور الدولة والمؤسسات الوطنية في الحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي

م	العبارة	م	ع	الترتيب وفقاً للمتوسط	درجة الموافقة
49	دعم حقوق المرأة.	4.77	0.62	1	كبيرة
50	تعزيز دور المرأة فى مراكز صنع القرار.	4.76	0.62	2	كبيرة
51	إنشاء المجلس الأعلى لشؤون المرأة.	4.58	0.72	8	كبيرة
52	إعداد وتنفيذ دورات متخصصة للمرأة الكويتية.	4.65	0.66	7	كبيرة
53	تذليل العقبات لتحقيق المرأة للمزيد من المكاسب المشروعة.	4.68	0.54	6	كبيرة
54	العمل على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.	4.73	0.63	4	كبيرة

تابع/ جدول 7

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركات حول دور الدولة والمؤسسات الوطنية في الحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي

م	العبارة	م	ع	الترتيب وفقاً للمتوسط	درجة الموافقة
55	إنشاء مراكز للاستماع ودور إيواء لضحايا العنف الأسرى.	4.74	0.63	5	كبيرة
56	الدور الإعلامى للدولة فى التوعية بمشكلة العنف الأسرى.	4.74	0.58	3	كبيرة
	المحور ككل	0.55	-	كبيرة	4.70

يتضح من جدول 7 أن دور الدولة والمؤسسات الوطنية في الحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي ككل جاء بدرجة تقدير كبيرة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور ككل 4.70 والانحراف المعياري 0.55، ويتضمن هذا المحور 8 عبارات جاءت جميعها بدرجة كبيرة، وقد تباينت استجابات المشاركات حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم 49 "دعم حقوق المرأة" بمتوسط حسابي 4.77. وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم 50 "تعزيز دور المرأة في مراكز صنع القرار" بمتوسط حسابي 4.76. وجاء في الترتيب الثالث العبارة رقم 56 "الدور الإعلامي للدولة في التوعية بمشكلة العنف الأسرى" بمتوسط حسابي 4.74. وجاء في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم 52 "إعداد وتنفيذ دورات متخصصة للمرأة الكويتية" بمتوسط حسابي 4.65. وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم 51 "إنشاء المجلس الأعلى لشؤون المرأة" بمتوسط حسابي 4.58.

النتائج الخاصة بالسؤال الرابع

والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المشاركات حول العنف ضد المرأة تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية؟ تم استخدام تحليل التباين الأحادي الاتجاه (ANOVA)، واختبار شيفيه (Scheffé)، ورصدت النتائج في جدول 8.

أ- الفروق حسب متغير المستوى التعليمي

جدول 8

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي الاتجاه للمقارنة بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركات حول العنف ضد المرأة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

المحور		الخبرة	ن	م	ع	مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح.	متوسط المربعات	قيمة (ف)	ل
آثار العنف ضد المرأة	الآثار النفسية	أقل من بكالوريوس	8	4.65	0.47	بين المجموعات	1.65	2	0.83	1.332	0.280
		بكالوريوس	30	4.21	1.02	داخل المجموعات	17.38	59	0.62		
		دراسات عليا	24	4.68	0.45						
		مجموع	62	4.45	0.80	المجموع	19.04	61			
	الآثار الاجتماعية	أقل من بكالوريوس	8	4.70	0.38	بين المجموعات	0.09	2	0.04	0.274	0.763
		بكالوريوس	30	4.65	0.40	داخل المجموعات	4.38	59	0.16		
		دراسات عليا	24	4.77	0.40						
		مجموع	62	4.70	0.39	المجموع	4.47	61			
	الآثار الاقتصادية	أقل من بكالوريوس	8	4.60	0.57	بين المجموعات	1.32	2	0.66	1.631	0.214
		بكالوريوس	30	4.20	0.76	داخل المجموعات	11.32	59	0.40		
		دراسات عليا	24	4.62	0.45						
		مجموع	62	4.41	0.65	المجموع	12.64	61			
المحور ككل		أقل من بكالوريوس	8	4.65	0.47	بين المجموعات	0.82	2	0.41	1.844	0.177
		بكالوريوس	30	4.36	0.52	داخل المجموعات	6.19	59	0.22		
		دراسات عليا	24	4.69	0.40						
		مجموع	62	4.52	0.48	المجموع	7.01	61			
الإستراتيجيات المتبعة للحد من العنف ضد المرأة		أقل من بكالوريوس	8	4.81	0.22	بين المجموعات	0.21	2	0.10	0.288	0.767
		بكالوريوس	30	4.60	0.51	داخل المجموعات	10.76	59	0.38		
		دراسات عليا	24	4.55	0.79						
		مجموع	62	4.61	0.60	المجموع	10.96	61			

تابع/ جدول 8

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي الاتجاه للمقارنة بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركات حول العنف ضد المرأة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

المحور	الخبرة	ن	م	ع	مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح.	متوسط المربعات	قيمة (ف)	ل
دور الدولة والمؤسسات الوطنية في الحد من العنف ضد المرأة	أقل من بكالوريوس	8	4.63	0.32	بين المجموعات	0.39	2	0.20	0.619	0.546
	بكالوريوس	30	4.83	0.30	داخل المجموعات	8.81	59	0.32		
	دراسات عليا	24	4.59	0.81	المجموع	9.20	61			
	مجموع	62	4.71	0.55						

يتضح من جدول 8 عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المشاركات حول آثار العنف ضد المرأة ككل وجميع أبعاده (النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية)، والإستراتيجيات المتبعة للحد من العنف ضد المرأة، ودور الدولة والمؤسسات الحكومية المعنية للحد من العنف ضد المرأة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي؛ إذ راوحت قيم "ف" بين 0.288 و1.844 ومستوى دلالتها أكبر من (0.05). في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أشكال العنف ضد المرأة ككل وجميع أبعاده (الجسدي، النفسي، الصحي، الاجتماعي، الاقتصادي) وفقاً لمتغير المستوى التعليمي؛ فقد راوحت قيم "ف" بين 5.336 و11.68 ومستوى دلالتها أصغر من 0.05. وللكشف عن دلالات الفروق الإحصائية تم استخدام اختبار شيفيه، ويوضحها جدول 9 .

ب- الفروق حسب متغير العمر

جدول 9

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي الاتجاه للمقارنة بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركات حول العنف ضد المرأة وفقاً لمتغير العمر

المحور		العمر	ن	م	ع	مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح.	متوسط المربعات	قيمة (ف)	ل
آثار العنف ضد المرأة	الآثار النفسية	40 سنة فأكثر	40	2.90	1.37						
		مجموع	62	3.03	1.44						
		20 – أقل من 30 سنة	8	4.40	0.72	بين المجموعات	0.93	2	0.47		
		30 – أقل من 40 سنة	14	4.77	0.41	داخل المجموعات	18.11	59	0.65	0.72	0.4
		40 سنة فأكثر	40	4.35	0.90	المجموع	19.04	61		0	66
		مجموع	62	4.45	0.80			0.47			
	الآثار الاجتماعية	20 – أقل من 30 سنة	8	4.60	0.40	بين المجموعات	0.07	2	0.03		
		30 – أقل من 40 سنة	14	4.77	0.41	داخل المجموعات	4.40	59	0.16	0.20	0.8
		40 سنة فأكثر	40	4.70	0.39	المجموع	4.47	61		9	12
		مجموع	62	4.70	0.39						
	الآثار الاقتصادية	20 – أقل من 30 سنة	8	4.33	0.61	بين المجموعات	0.42	2	0.21		
		30 – أقل من 40 سنة	14	4.63	0.39	داخل المجموعات	12.21	59	0.44	0.48	0.6
		40 سنة فأكثر	40	4.35	0.73	المجموع	12.64	61		3	22
		مجموع	62	4.41	0.65						

تابع/ جدول 9

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي الاتجاه للمقارنة بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركات حول العنف ضد المرأة وفقاً لمتغير العمر

المحور	العمر	ن	م	ع	مصدر التباين	مجموع المربعات	د.ح.	متوسط المربعات	قيمة (ف)	ل
المحور ككل	20 – أقل من 30 سنة	8	4.44	0.57	بين المجموعات	0.37	2	0.18		
	30 – أقل من 40 سنة	14	4.72	0.36	داخل المجموعات	6.64	59	0.24	0.77	0.47
	40 سنة فأكثر	40	4.47	0.51	المجموع	7.01	61		5	0
	مجموع	62	4.52	0.48						
الإستراتيجيات المتبعة للحد من العنف ضد المرأة.	20 – أقل من 30 سنة	8	4.88	0.22	بين المجموعات	0.40	2	0.20		
	30 – أقل من 40 سنة	14	4.71	0.40	داخل المجموعات	10.56	59	0.38	0.53	0.59
	40 سنة فأكثر	40	4.54	0.69	المجموع	10.96	61		4	2
	مجموع	62	4.61	0.60						
دور الدولة والمؤسسات الوطنية في الحد من العنف ضد المرأة.	20 – أقل من 30 سنة	8	5.00	0.00	بين المجموعات	0.52	2	0.26		
	30 – أقل من 40 سنة	14	4.84	0.37	داخل المجموعات	8.68	59	0.31	0.84	0.44
	40 سنة فأكثر	40	4.63	0.63	المجموع	9.20	61		1	2
	مجموع	62	4.71	0.55						

يتضح من جدول 9 عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المشاركات حول أشكال العنف ضد المرأة ككل وجميع أبعاده، وآثار العنف ضد المرأة ككل وجميع أبعاده، والإستراتيجيات المتبعة للحد من العنف ضد المرأة، ودور الدولة والمؤسسات الحكومية المعنية في الحد من العنف ضد المرأة وفقاً لمتغير العمر؛ فقد

راوحت قيم "ف" بين 0.071 و0.913 ومستوى دلالتها أكبر من 0.05. وقد يرجع ذلك إلى اتفاق أفراد المشاركات مع اختلاف العمر حول جميع محاور الاستبانة، ويعكس ذلك وعي المشاركات فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة منصور (2014) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول أنواع العنف الموجه ضد المرأة تعزى إلى متغير العمر، وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة الطبطبائي (2023) التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أشكال العنف ضد المرأة تعزى إلى متغير العمر لصالح الفئة العمرية 25-34 سنة.

النتائج الخاصة بالسؤال الخامس

والذي ينص على: ما آليات الوقاية من العنف ضد المرأة في برنامج عمل حكومة دولة الكويت من وجهة نظر المشاركات في الدراسة؟ تم حساب التكرارات لاستجابات المشاركات في الدراسة، وجاءت أهم هذه الآليات كالآتي:

- إنشاء مراكز لتنفيذ دورات تدريبية حول تمكين المرأة.
- تفعيل برامج الحماية وتطبيق القانون بشكل سريع.
- إنشاء مراكز إيواء للنساء المعنفات.
- الاهتمام بالتربية والتعليم في المدارس بدءاً من المراحل الأولى إلى حين التخرج بشأن كل ما يتعلق بالحقوق والواجبات تجاه الأسرة والمجتمع.
- نشر تقارير التنفيذ إعلامياً.
- توفير بيانات خاصة بالعنف ضد المرأة، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في إعادة إدماج المعنفات في المجتمع.
- تفعيل الخط الساخن والدعم الأمني للمعنفات.
- عمل برامج تأهيلية للمعنفات للتأهيل المهني لتساعد نفسها بتوفير الحياة المعيشية الكريمة.
- سن وتنفيذ القوانين الرادعة للعنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي.
- تنظيم مؤتمرات وبرامج توعوية حول العنف ضد المرأة.

مناقشة النتائج

أشارت نتائج السؤال الأول إلى أن آثار العنف ضد المرأة جاءت بدرجة كبيرة في المجتمع الكويتي من وجهة نظر الناشطات من النساء و العاملات مع النساء المعنفات، مما يؤكد تأثر المرأة الكويتية بالعنف الذي تتعرض له من الزوج، ويبين انعكاسه سلباً على الصحة البدنية والنفسية والاجتماعية لها وصلابتها النفسية، ويؤثر سلباً في أداء المهام المنوطة بها وخاصة المرأة العاملة، أي أن هناك علاقة بين مستوى العنف الذي تتعرض له المرأة ومدى نجاحها في العمل من جهة ومدى نمو الاقتصاد الوطني من جهة أخرى؛ مما يؤكد أهمية التأهيل النفسي للمعنفات وضرورة التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي. وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة مسمار (2020) التي توصلت إلى أن آثار العنف ضد المرأة جاءت بمستوى متوسط.

وأشارت نتائج السؤال الثاني إلى تعدد الإستراتيجيات المتبعة للحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي من وجهة نظر المشاركات، والتي جاءت جميعها بدرجة كبيرة، ومنها تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في القانون ضد مرتكبي العنف ضد المرأة، وإصدار تشريعات وإجراءات لمكافحة العنف ضد المرأة، وتوفير الدعم النفسي للمرأة المعنفة.

وأشارت نتائج السؤال الثالث إلى حرص دولة الكويت على الحد من العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي، ولتحقيق ذلك تم اتباع العديد من الإجراءات منها: دعم حقوق المرأة، وتعزيز دورها في مراكز صنع القرار، وقيام الإعلام بدور في التوعية بهذه المشكلة. وأشار مجلس الوزراء (2014)؛ ووزارة الشؤون الاجتماعية (2015) إلى أن من جهود دولة الكويت في التعامل مع العنف ضد المرأة مساعدة السلطات المختصة للنساء المعنفات عند تقديمهن لبلاغ، واعتماد تشريع لتجريم العنف الأسرى بجميع أشكاله، وتوفير عدد كافٍ من دور الرعاية للمعنفات، وإنشاء مركز وطني للتعامل مع العنف الأسري والعنف ضد المرأة.

وأشارت نتائج السؤال الرابع إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آثار العنف ضد المرأة، والإستراتيجيات المتبعة للحد منه، ودور الدولة والمؤسسات الوطنية

للحد منه. وقد يعزى ذلك إلى أن ذوي المستوى التعليمي دراسات عليا أكثر وعياً من ذوي المستويات التعليمية الأخرى حول أشكال العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي نتيجة لكثرة عدد حالات المعنفات التي تم التعامل معها. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة الطبطبائي (2023) ودراسة منصور (2014) ودراسة مصطفى (2010) التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أشكال العنف ضد المرأة تعزى إلى متغير المستوى التعليمي. كما تتفق مع دراسة مسمار (2020) التي توصلت إلى عدم وجود فروق حول آثار العنف ضد المرأة تعزى إلى المستوى التعليمي، وتختلف مع دراسة الردعان والعصيمي (2019) التي توصلت إلى عدم وجود فروق حول أشكال العنف ضد المرأة تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق حول آثار العنف ضد المرأة ككل، والإستراتيجيات المتبعة للحد من العنف ضد المرأة، ودور الدولة والمؤسسات الوطنية في الحد من العنف ضد المرأة وفقاً لمتغيري العمر وعدد حالات المعنفات. وقد يرجع ذلك إلى اتفاق المشاركات في الدراسة مع اختلاف العمر وعدد حالات المعنفات حول جميع محاور الاستبانة، ويعكس ذلك وعي المشاركات فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة منصور (2014) التي توصلت إلى عدم وجود فروق حول أنواع العنف الموجه ضد المرأة تعزى إلى متغير العمر، وتختلف مع دراسة الطبطبائي (2023) التي توصلت إلى وجود فروق بين أشكال العنف ضد المرأة تعزى إلى متغير العمر لصالح الفئة العمرية 25-34 سنة.

وأشارت نتائج السؤال الخامس إلى وجود العديد من آليات الوقاية من العنف ضد المرأة في برنامج عمل حكومة دولة الكويت من وجهة نظر المشاركات في الدراسة.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة توصي الباحثة بضرورة استمرار إجراء دراسات مستقبلية لضمان أفضل صياغة للخطط الاجتماعية، وتنفيذ أفضل البرامج والمشاريع من قبل الحكومة نحو معالجة ظاهرة العنف والوقاية منها من خلال ما يلي:

1 - أن تقوم وسائل الإعلام الحكومية بتنظيم برامج توعوية حول العنف ضد المرأة وآثاره السلبية على الأسرة والمجتمع.

2 - إعداد برامج إرشادية وعلاجية للشخص المعنف والعمل على مساعدته على ضبط الاضطرابات النفسية والمعرفية والعصبية التي تؤدي إلى ممارسة العنف.

3 - إنشاء قاعدة بيانات تتضمن جميع المعلومات عن المعنفات وأسرهن، وإحصائيات عن حالات العنف ضد المرأة وأماكن حدوثها، وكيفية معالجة الآثار التي ترتبت عليها مع مراعاة الحيادية والسرية التامة لجميع الأطراف.

4 - تطوير التشريعات وتحديث صياغة بعض النصوص القانونية التي تحمي المرأة.

5 - تطبيق القوانين الصارمة على مرتكبي العنف ضد المرأة، والحد من ظاهرة الإفلات من العقاب.

6 - الاعتراف بأهمية دور الجمعيات النسائية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية المدنية فى مواجهة هذا العنف ضد المرأة والعمل على دعمها والسعي من أجل انتشارها.

المراجع

أبوسيف، حسام. (2012). العنف ضد المرأة وعلاقته بالمساندة الاجتماعية: دراسة على عينة من النساء في مدينة المنيا. *مجلة دراسات عربية، 9*(2)، 399-436.

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. (2007). *مشروع رؤية دولة الكويت 2010-2035: الملخص التنفيذي. المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.*

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. (2022). *برنامج عمل الحكومة 2022 - 2026. المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.*

الأمير، نيفين. (2019). *الحماية الجزائية للمرأة ضد العنف في التشريع الأردني* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط.

الأنصاري، عبدالحميد. (2005). العنف ضد المرأة متى نتخلص من هذا الإرث. *مجلة العربي*، (548). https://alarabi.nccal.gov.kw

البوسعيدي، خلفان. (2020). أشكال العنف الممارس ضد المرأة وإستراتيجيات الحد منه لدى عينة من النساء المتزوجات بولاية بركاء. *المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات*، (27)، 1-22.

الجعفراوي، أسماء. (2020). رؤية مستقبلية للتخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية. *مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية*، (3)، 146-171.

الحجامي، بلقيس. (2014). *بناء مقياس العنف النفسي الموجهة نحو المرأة العراقية الأردنية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة بغداد.

حسن، هبه. (2003). *الإساءة إلى المرأة*. مكتبة الأنجلو المصرية.

حمادة، أمل. (2022). *العنف ضد المرأة العربية في المجتمعات العربية: الإشكاليات وآفاق التغيير في الفقه والقانون.*

حمود، رفيقة سالم (2000). *العنف ضد المراة العربية في المنطقة العربية*. البحرين.

الدورة، أسماء. (2007). *علاقة بعض المتغيرات النفسية والمعرفية والاجتماعية بمستويات تقبل المرأة للعنف الزواجي*. المؤتمر العالمي عن وضع المرأة المسلمة في المجتمعات المعاصرة: حقائق وآفاق. الجامعة الإسلامية. كوالامبور.

الردعان، دلال، العصيمي. عبد الله. (2019). العنف ضد المرأة كما تدركه طالبات كلية التربية الأساسية بدولة الكويت وعلاقته ببعض المتغيرات الديمغرافية. *مجلة الطفولة والتربية*، (39)، 443-494.

ريحاني، زهرة (2010). *العنف الأسري ضد المرأة وعلاقته بالاضطرابات السيكوسوماتية: دراسة مقارنة بين النساء المعنفات وغير المعنفات* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة محمد خيضر.

زكي، مروة. (2017). ضحايا العنف الأسري. *مجلة البحث العلمي في الآداب*، *3*(18)،1-31.

زين الدين، م. (2003). *مدخل نقدي لتفسير ظاهرة العنف من خلال التنشئة الاجتماعية بين تبريرات الواقع والأنموذج المعياري*. في أعمال الملتقى الدولي الأول: العنف والمجتمع. جامعة محمد خيضر.

السالم، فاطمة. (2018). *سلوكيات المجتمع حول العنف ضد المرأة في الكويت*. تقرير حملة إلغاء المادة 153.

السمري، علي. (2001). *العنف في الأسرة: تأديب مشروع أم انتهاك محظور*. دار المعرفة الجامعية.

الطبطبائي، أماني. (2023). العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي من وجهة نظر الموظفات في وزارة الشؤون الاجتماعية. *مجلة الدراسات والبحوث التربوية*، *3*(8)، 273-302.

العادلي، حسين. (2005). العنف ضد المرأة: الأسباب والنتائج. *النبأ*، (87).

عامر، طارق. المصري. إيهاب. (2014). *العنف ضد المرأة*. مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

عواودة، أمل. (2002). *العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني*. دار اليازوري العلمية.

غيث، محمد. (2000). *علم الاجتماع*. دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.

الفتلاوي، علي. (2008). العنف النفسي الموجه ضد المرأة العراقية. *مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، 21*(2،1)،467-441.

الكندري، يعقوب، والبيلي، سهير. (2017). *العنف الأسري في المجتمع الكويتي*. إدارة البحوث والتخطيط، مكتب الإنماء الاجتماعي، دولة الكويت.

المجلس القومي للمرأة. (2009). *دراسة العنف ضد النساء في مصر. المجلس القومي للمرأة*. جمهورية مصر العربية. https://bioethicsnetwork.files.wordpress.com/2012/02/a-egypt_violence_against_women_study_arabic.pdf

مجلس الوزراء. (2014). *التقرير الوطني لدولة الكويت حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج بيجين +20*. لجنة شؤون المرأة.

محمد، عبدالله. (2011). استخدام الأزواج للعنف ضد زوجاتهم المعلمات في رياض الأطفال وعلاقته ببعض المتغيرات. *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، (29)، 395-435.

المخيزيم، نجاة. (2016). أشكال العنف الأسري في الأسرة الكويتية: من وجهة نظر الأبناء وفي ضوء متغيري النوع والبيئة. *مجلة الإرشاد النفسي*، (48)، 317-364.

مسمار، معن. (2020). جرائم العنف ضد المرأة وآثارها على المجتمع من وجهة نظر العاملين في مراكز حماية الأسرة: دراسة ميدانية على المجتمع الأردني. *المجلة العربية للنشر العلمي*، (22)، 105-130.

المشهداني، حمزة. (2014). *العنف ضد المرأة العربية في المنطقة العربية*. البحرين.

مصطفى، يامن. (2010). *العنف الأسري وعلاقته بالتوافق النفسي لدى المراهقين: دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الثانوية في مدارس مدينة دمشق الأردنية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة دمشق.

منصور، عصام. (2014). العنف الأسري في مدينة عمان: دراسة ميدانية على النساء المعنفات من وجهة نظر تربوية. *جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، 2*(7)، 307-342.

منظمة الأمم المتحدة. (2021). *الوقاية من العنف ضد المرأة في الحياة السياسية*. هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2021/Guidance-note-Preventing-violence-against-women-in-politics-ar.pdf

منظمة الصحة العالمية. (2020). *الوقاية من العنف ضد المرأة*. المكتب الإقليمي للشرق الأوسط.
https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women

النمري، ناريمان. (2014). *الآليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة في ظل العولمة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط.

هادي. ألطاف. (2017). العنف ضد المرأة وعلاقته بالألم النفسي لموظفات جامعة بغداد. *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، (52)، 563-587.

Alradaan, D. (2018). *Manual in mental health (Concept theory-disorders)*. Dar Al Academia.

Decima Research INC. (2002). *Attitudinal survey on violence against women: Final report*.

UNICEF. (2006). *Domestic violence against women in Albania.*

Waldrop, A. E., & Resick, P.A. (2004). Coping among adult female victims of domestic violence. *Journal of Family Violence, 19*(5), 291-302.

World Health Organization [WHO]. (2002). *World report on violence and health*.

د. بيبي محمود عيسى عاشور محمد، مدير إدارة مكتب رئيس الديوان الوطني لحقوق الإنسان. دولة الكويت، دكتوراه في علم الاجتماع التطبيقي- كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، 2024، التخصص الدقيق: سياسات التنمية، الاهتمامات البحثية: التنمية وصياغة سياسات وخطط التنمية وتعديل التشريعات، المجتمع.
bibi.ash22@hotmail.com

د. أميمة محمد السيد أبوالخير، أستاذ علم الاجتماع المشارك بقسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2009. التخصص: دراسات المرأة والنوع الاجتماعي، المشكلات الاجتماعية. الاهتمامات البحثية: دراسات المرأة وقضايا النوع الاجتماعي، ودراسات حول الفقر، والتنمية والبطالة، والمجتمع المدني.
Oabouelkheir@sharjah.ac.ae

للاستشهاد:

عاشور، بيبي محمود، و أبوالخير، أميمة محمد. (2024). الخطط الوطنية في برنامج عمل حكومة دولة الكويت للوقاية من آثار العنف ضد المرأة. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *50*(195)، 51-89.
https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i195.3035

To cite:

Ashour, B. M. & Abu El-Kheir, O. M. (2024). National plans on the work program of the government of State of Kuwait to prevent the effects of violence against women. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*, *50*(195), 51-89.
https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i195.3035